المجلس الجماعي لمراكش

مقرر عدد 2025/02/325 بتاريخ 06 فبراير 2025

النقطة الرابعة عشرة من جدول أعمال الدورة العادية لشهر فبراير 2025 والمتعلقة:

باليث في انهاء العلاقة التعاقدية بين جماعة مراكش ومديرية املاك الدولة في شأن كراء المحلات التجارية بالحي المحمدي لتمكين مصالح الدولة (الملك الخاص) من تسوية الوضعية مع التجار المعنيين بالموضوع.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر فبراير 2025 المنعقد في جلسته الافتتاحية العلنية بتاريخ 06 فبراير 2025 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الادريسي النائب الاول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد عبد الرفيع العلوي رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلا للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم نص تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة في موضوع النقطة.
- وبعد التوضيحات التي قدمها النائب الاول لرئيسة مجلس جماعة مراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة و إبداء الرأي.
- وبعد الاتفاق على ضرورة استخلاص الجماعة لكافة مستحقاتها من عقود الكراء الى غاية تاريخ إنهاء العلاقة التعاقدية، و استكمال مديرية املاك الدولة للإجراءات القانونية والادارية لتمتيع التجار بحقهم في ملكية العقارات.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقا للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين اثناء التصويت : 25 عضوا
- عدد الأصوات المعبر عنها : 25 عضوا
- عدد الأعضاء الموافقين : 25 عضوا وهم السادة:

محمد الادريسي، عتيقة بوستة، خديجة بوحراشي، زبيدة لمشمر، محمد ايت بويدو، عبد الصادق بيطاري، فاطمة شوتين، جهان حدان، نجية عوجاجي، مريم باحسو، حليمة بامحمد، الحسين نوار، ي. الحسن المنادي، عبد الصادق بوزاهر، محمد بنلعروسي، خليل بولحسن، عز الدين عطراوي، مريم العرابي، ي. عبد المالك المنصوري، رحيلة الغمراوي، عمر السلكي، حبيبة الكرشال، عبد العزيز بوسعيد، ي. المصطفى مطهر، رقية العلوي حاجب.

- عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت : لا أحد

يقرر مايلي

صادق مجلس جماعة مراكش، بإجماع الأصوات المعبر عنها للأعضاء الحاضرين، على مقرر النقطة المتعلقة بإنهاء العلاقة التعاقدية بين جماعة مراكش ومديرية املاك الدولة في شأن كراء المحلات التجارية بالحي المحمدي لتمكين مصالح الدولة (الملك الخاص) من تسوية الوضعية مع التجار المعنيين بالموضوع، على أساس استخلاص الجماعة لكافة مستحقاتها من عقود الكراء الى غاية تاريخ إنهاء العلاقة التعاقدية، و استكمال مديرية املاك الدولة للإجراءات القانونية والادارية لتمتيع التجار بحقهم في ملكية العقارات.

النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش
محمد الادريسي

نائبة كاتب المجلس
رقية العلوي حاجب